

النكت على مقدمة ابن الصلاح

فيه ولم يسمع ذلك منه ولا يعرفه فعند أبي حنيفة ومحمد لا تجوز روايته (1) .
الثاني ما نقله عن الحاكم عن المتقدمين من تنزيلها منزلة السماع معارض بما أسند
الرامهرمزي عن إسماعيل بن أبي أويس (2) قال سألت مالكا عن أصح السماع فقال " قراءة تك
على العالم - أو قال المحدث - ثم قراءة المحدث عليك ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول أرو
هذا عني " (3) انتهى وهذا تصريح من مالك بانحطاط درجة المناولة عن القراءة على الشيخ
وقراءة الشيخ على الطالب .

وعمد الحاكم في ذلك ما أسنده عن ابن أبي أويس قال " سئل مالك عن حديث أسماع هو ؟
فقال منه سماع ومنه عرض وليس العرض عندنا بأولى من السماع " (4) وهذا يمكن حمله على
عرض القرءة وفي رواية الرمهرمزي ما يقتضي (5) تسمية عرض المناولة سماعا ؛ لأن الترتيب
جواب عن أصح